السيدات والسادة،

يسرني أن أشارك في هذا المؤتمر حول " فـنّ الحـوار"، لارتبـاط هـذا الفـن بمعنـى لبنـان، بمـا هـو بتكوينه، مؤسّسة قائمة بذاتها للحوار.

وإننـــي أشـــكر أصـــحاب الـــدعوة مؤسّســـة فريدريش إيبرت،والمركز المـدني للمبـادرة الوطنيـة، لمبادرتهما إلى عقد هذا المؤتمر.

السيدات والسادة،

إنّ ابسـط معـنىً، لازمَ ويلازمُ اسـمَ بلادنـا، في وعينا التاريخيّ، هو معنـى الحريّة،

إنّ أبســـط معـــنىً، يلازمُ تجربـــةَ الحـــربِ والانقسام، في وعينا الحاضر، هـو افتقادُ تلك الحريـة،

حريّـةِ الفكر،

حريّـةِ القول،

حريّـةِ العمل،

حريّـةِ الانتقال،

حريّـةِ الوطن.

لقد جرَّبَ بعضُ اللبنانيّين توفيرَ هذه الحريّـة، أو جربّـوا الاحتفاظَ بها، بمعزلٍ عن بقيّة اللبنـانيّين،بـل ضـدَّ بقيّـةِ اللبنانيّين،

فما وجدوا ولا أوجدوا إلاّ،

سجوناً متقابلة،

وعائلاتٍ مشرّدة،

وجماعاتٍ خائفة،

وأرضاً محتلة.

لقـد جـرَّبَ بعـضُ اللبنـانيّين،بمعـزلٍ عـــن بقيّـــةِ اللبنـانيّين، بـل ضـــدَّ بقيّـةِ اللبنـانيّين، تـوفيرَ العيـشِ الكريم،

هذا العيشِ الملازمِ لاسمِ بلادنا، سواءً فـي الشـدّة أو في الرّخاء،

فما وفّروا إلاّ فقراً يقارنُ بفقر،
وموتاً يقارنُ بموت،
وعيشاً يقالُ فيهِ، إلاّ عيشٌ كريم.
لقـد جـرَّبَ بعضُ اللبنانيّين، ضـدّ بقيـّـةِ اللبنـانيّين، التخلّصَ من سلطةِ دولةٍ، والعيشَ خارجَها، أو الاحتفاظِ بمكاسبِ دولةٍ، والتشبّثَ بمراكزها،
فما خلصوا، إلاّ إلى العيش في عراء القهر،
وما حفظوا، إلاّ أعباءَ العزلةِ وأخطارَ العداء.

وإنّني في هذه المناسبةِ، لأتوجّهَ معكم إلـى جميـع اللبنانيّين، لعلّنا نرى ما ينفعُ بلادَنا، ويعيدُ حريتَنا،ويحــرّر أرضَنا، ونجعلُ عيشَنا كريماً،ونكونُ في مصـاف الـدّول والشعوب،
نأخذُ ونعطي، نشاركَ في مصير العالم.

ما من واحـدٍ منّا يتوهّمُ أنّ الخلاف زائلٌ تماماً،فـي حـالٍ من الأحوال، في مجتمعٍ أو دولـة،
ولا أنّ التنوّعَ ضررٌ مؤكّدٌ لاحـقٌ بـالمجتمع، فيكـونِ على الدولةِ أنْ تجعـلَ مـن النّـاسِ، جماعـاتٍ وأفـراداً، مثالاً واحداً، وبالتالي شيئاً واحداً مفارقاً للحياة،
إنّما الأمرُ متعلقٌ ببقاءِ شعب،بوجودِ وطن،
إنّما الأمـرُ متعلـقٌ بفقـدانِ حريّــةِ الجميـع، وأرضِ الجميع.

فهنا، لا محلَّ للخلاف أو يغرقَ الجميع،
ولا محـلّ لمطلبٍ أو ضمانـةٍ مـع غيـاب مـن يلبّـي المطلب، ومن يقدّم الضّمانة،
فهنا، لا محلّ للخلاف، ولا بديل من الدّولــة.

ربّما كانت هذه العبارة البسيطة عنوانَ تجارب اللبنانيّين، وخلاصة دروسهم المشتركة،
لا بديل من الدّولة، بما يعني ذلك من أمنٍ وسلامٍ وعيشٍ حرٍّ كريم، وتكافل وتضامن.

ولكنْ، لا بديل من اللبنانيّين لإقامة هذه الدّولة، فليست الدولة شيئاً يأتي من خارج،
وفي وقتٍ من الأوقات، هو هذا الوقت، يكون وجودُ الدّولة ومستقبلُها ونوعُ علاقتِها بالمجتع، متعلقٌ بما تنالُه من مؤسساتِ هذا المجتمع،
وفي وقتٍ من الأوقات، هو هذا الوقت، موقفُ المجتمعِ من نفسِه يقرّرُ مصيرَ الدّولة.
وفي مجتمعنا،مؤسساتٌ ثابتةٌ، يتعلّقُ بوعيها وبموقفها وبحيويّتها، مصيرُ البلادِ ومستقبلُ الدّولة.
إنّ أيّةَ مساعدةٍ نتلقّاها لنْ تكونَ شيئاً مذكوراً ما دام الانقسام.
إنّ أيّةَ إرادةٍ دوليّةٍ أو إقليميّةٍ، لنْ تكونَ في مصلحتنا ما دُمنا لا نريد.
إنّ أيّةَ مؤسّساتٍ شرعيّةٍ، لنْ تقوى على تأمين ما يُطلبُ منها، ما دمنا لا نمدُّها بعناصر القوّة.
منذ الشهور الأولى لنشوبِ المحنة اللبنانيّة، شهدنا ظهورَ الحوار، وانقطاع الحوار، مرّاتٍ كثيرة،
وفي كلّ مرّةٍ، كان يظهرُ الحوارُ كأنّهُ من ظواهر الحرب، لا من مقدِّماتِ السلام.
فمرّةً هو في حقيقته، استراحةٌ قصيرةٌ رغبَ فيها المحاربون،
ومرّةً هو في حقيقته، استجابةٌ غيرُ حقيقيّةٍ لرغبةِ النّاس،
وفي أيّ مرّةٍ هو في حقيقته، جزءٌ من الحرب، محمولٌ بتيّارِ الحرب، شيءٌ عابرٌ أمام حوار الحرب، أمام حوار السلاح.

إلاّ أنّ كلّ لبنانيٍّ مخلصٍ، راغبٌ في الحوار، راغبٌ عن الحرب.

وفي أيّ حال، لم تكنْ أوهامَ الحسمِ العسكريّ، الذي جُرّبَ مرّاتٍ ومرّات، وأدّى إلى ما أدّى إليهِ من موتٍ وخراب، لتقارنَ بخيباتِ الحوار.

إلاّ أنّ للحوار، لكي يكونَ سببَ وفاقٍ وسبيلَ سلامٍ، شروطاً،أهمُّها أنْ يحملَهُ ويَحمِلَ عليه، تيارُ سلامٍ فاعلٍ حقاً، بفعل مؤسّساتِ المجتمعِ الثابتةِ، وهذا ما لم يكنْ من قبل، رغمَ وجودِ القناعةِ وتوافرِ الرغبة.

وثاني هذه الشروط، هو وضوحُ مسلّماتِ الحوار، فتثمرَ الثمارَ المطلوبة، ويكونَ منها مقاييس يُحْتَكمُ إليها إذا ما ثار الخلاف،

وهذا ما لم يكنْ من قبل، رغمَ أنّ في تجربةِ اللبنانيّين من الوقائعِ والدروسِ الثابتة، ما يصلُحُ لأنْ يكونَ مسلّماتٍ وافيةً بالغرض.

لا يجهلُ أحدٌ منّا حجمَ القوى المشاركةِ في الصراع على أرضنا، وعددَ هذه القوى، وتأثيرَها في استمرارِ الحربِ، وتفتيتِ الشعبِ، وانهيارِ الدولة.

ولكنْ علينا أنْ نعيَ أنّ لبنان بلدٌ عظيمٌ، يستحق هذا الصراعَ من أجله،

ولكنْ علينا أنْ نعيَ دروسَ هذا الصراعِ الكبير، وهذه المحنةِ القاسية، فنميّزَ بين ما هو عابرٌ وما هو ثابت،

بين من هو في نسيجِ تكويننا ومن هو دخيل علينا،

بين من هو صديقٌ ومن هو عدوّ،

بين ما يجبُ أنْ يبقى وما يجبُ أن يتبدّل.

بل إنّ هذه المسلّمة، مقياسُ التمسّكِ بلبنان وَوَحْدَةِ لبنان أرضا وشعبا، ودورِ لبنان.

المسلّمة الثانية، هي أيضاً حقيقةٌ ماثلةٌ في ضمير اللبنانيّين، وقولٌ يَنْطِقُونَ به أمامَ حوادثِ الأيام، فلا بديلَ من الدولة اللبنانيّة:

أمناً وسلاماً،
حريةً ونظاماً،
عيشاً وكرامة،
وجوداً ومصيراً.

ولا أظنُّ أنّ لبنانيّاً مخلصاً يحتاجُ إلى من يقنعُه بجدوى هذه المسلّمة.

إلاّ أنّ استثمارَ هذه المسلّمةِ في كلامِ المتحاورين، لم يكنْ في الغالبِ إلاّ استثمارَ نزاعٍ وجدال.

إلاّ أنّ السعيَّ لتحقيقها في أعمال الساعينَ، لم يكنْ، في أكثر السعيِّ، مؤدّياً إلى نقلها من عالمِ الاحتمال.

والحقيقةُ، أنّ اللبنانيّينَ يريدونَ دولةً قادرة،
فإذا كانت قادرةً لبّتْ مطلباً،
وإذا كانت قادرةً قدّمتْ ضمانةً،
وإذا كانت قادرةً حازتْ ولاءً.

أمّا بناءُ هيكلها على المطالبِ المتناقضة،
أمّا أنْ تكونَ ركائزُها الضماناتِ والشروطُ المتضاربة،
فمؤدّاهُ أنْ تكونَ الدولةُ أنقاضاً،
تحتَها كلُّ مطلبْ،
تحتَها أيُّ ضمانةْ،
تحتَها جميعُ اللبنانيين.

إلاّ أنّ الدولةَ القادرةَ ليستْ دولـةً مطلقـة، فلا يمكـنُ لشـكلها أنْ يكـونَ مغـايراً لمضـمون المجتمـع، معاكساً لوُجهةِ قواهُ الحيّة.

إنّ دولةً لا تحقّقُ الانسجامَ بين السياسـةِ والـدّين، على مستوى الغايات،أو لا تعترفُ بوجودِ الجماعاتِ ولا تحفــظُ حقــوقَ الأفــراد، علــى مســتوى التمثيــل والمؤسسـات، أو تجعـلُ الـوطنَ معـادلاً لجماعـةٍ دون غيرها من الجماعات،

باسم عَلمانيّةٍ تامّة،
أو دينٍ شامل،
أو واقعيّةٍ طائفيّة،
إنّـما هي دولةٌ مستبدّةٌ إذا قامت،
ودولةٌ مطلقةٌ لنْ تقوم.

إنّ مصدرَ قدرةِ الدولة، بل إمكانِ وجودِها، متعلقٌ، بمدى انسـجامها مـع حقيقـة وجـودِ اللبنـانيّين وحقيقـة انتماءاتهم، وبمقـدارِ اسـتجابتها لإرادتهـم فـي الانفتـاح والمشاركة، في عالم اليوم.

وما صـفةُ المدنيّـةِ الـتي أُحـبُّ أنْ أصـفَ بهـا هـذه الدّولــة، إلاّ علامــةُ ذلــك الانســجام، وإشــارةُ تلــك الاستجابة.

فالدولــة مدنيّــة،للطوائــف حــق الوجــود،وعلــى الطوائف الاعتراف بسموّ الدولة،وبحقوق الأفراد.

ومـا طريقنـا إلـى هـذه الدولـة، إلا طريـق العـدل والاعتدال.

ليست الدولة اللبنانيّة دولـة مطلقـة فـي الـداخل، ولا ينبغي أنْ تكون، كما أنّـها ليست دولـةً مطلقـةً فـي الخارج ، ولا يمكن أنْ تكون.

فحقيقةُ لبنان ودورِهِ، أنْ يكون حاضراً في العالم، وبالتّحديد، عبر انتمائه العربيّ، وعبر هويّتِهِ العربيّة.

نعــمْ ، إنّ هــذه الهويّــةَ تقــرّرُ ثمنــاً، دفعــه اللبنانيون،
إلاّ أنّــها وفّــرَتْ وتــوفّرُ، أساســاً للمســاواة، أساساً للعيش المشترك، أساساً لوجود الدّولةِ السيدة المستقلّة.
وتلك مسلّمةٌ ثالثةٌ ينطـقُ بهـا وعـيُ اللبنـانيّين، وتاريخُ اللبنانيّين، ومصلحةُ اللبنانيّين.
إلاّ أنّ الأمرَ متعلقٌ، بواقعيّـةٍ لا تتنـافى والأمـل، بحسن تقديرٍ لا يؤدّي إلـى ضـياع الأوطـان، بمبـادرة قوى المجتمعِ ومؤسّساتِهِ الحيّة.
وواجبُنــا أن نتّجــه نحــو كــلّ نقابــةٍ أو اتحــادٍ أو جمعيــةٍ أو رابطــة، تمثّــلُ حيــاةَ اللبنــانيّينَ فــي علمهــم وعملهم،
عاملينَ من أجلِ تشكيلِ تيّارٍ فاعلٍ حقــاً، بفعــل مؤسّساتِ المجتمعِ الثابتةِ الحيّة، لجعــل الحــوار هادفــا لإظهار الحقيقة.
أمّـا مسلّماتُ الحوارِ فلنْ تكونَ إلاّ واضحة.
أمّـا ثمارُ الحـوارِ فلنْ تكونَ إلاّ دانية.
حسين الحسيني